كلمة

معالي محمد بن حسين الشعالي
وزير الدولة للشؤون الخارجية
رئيس وفد دولة الإمارات العربية المتحدة

في

الدورة الرابعة والثلاثين
للمؤتمر الإسلامي لوزراء الخارجية

إسلام آباد – جمهورية باكستان الإسلامية
15مايو2007م.

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين سيدنا مُحمداً وعلى آله وصحبة أجمعين.

أصحاب السمو والمعالي،
أيها الأخوة،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

معالي الرئيس،

يسعدنا أن نتقدم إليكم بالتهنئة الحارة على إنتخابكم رئيساً للدورة الرابعة والثلاثين، ونعبر عن بالغ الشكر والثناء لحكومة وشعب باكستان الشقيق لإستضافة هذا المؤتمر، وعلى حسن الإستقبال وكرم الضيافة، مع تمنياتنا لهذا المؤتمربالنجاح في تحقيق أهدافه.

كما نعبر عن إمتنانا العميق للجهود المخلصة التي بذلها معالي/ إيلمار محمد ياروف وزير خارجية جمهورية أذربيجان أثناء رئاسته للدورة الماضية.

كما نعرب عن تقديرنا للجهود الحثيثة والقيمة التي يبذلها معالي البروفسور/ أكمل الدين إحسان أوغلو الأمين العام ومساعديه في تعزيز دور المنظمة للدفاع عن القضايا الإسلامية والإرتقاء بالعمل الإسلامي المشترك بين الدول الأعضاء.

معالي الرئيس،

لقد إستمعنا بإهتمام بالغ إلى بيان فخامة الرئيس/ برفيز مشرف رئيس جمهورية باكستان الإسلامية عن حال الأمة الإسلامية وما تواجهه من تحديات متنامية ناتجة عن المشاكل المتعددة التي يشهدها عالمنا الإسلامي. وإننا نشاركه الرأي بما ذهب إليه من تحليل وما توصل إليه من نتائج.

معالي الرئيس،

لاشك أن العالم الإسلامي أصبح في قلب الأحداث الدولية لما يعانيه من ضغوط وتدخلات خارجية من جهة، ومن توترات وإختلالات داخلية من جهة أخرى، حتى أصبحت بلداننا الإسلامية إما طرفاً أو مركزاً للمشاكل الإقليمية والدولية، ورغم أن أغلب مناطق العالم أصبحت تشهد هدوءاً نسبياً وتكرس جهودها من أجل البناء والتنمية فإن أغلب الدول الإسلامية لا زالت تعيش مخاض الصراعات السياسية وأحياناً الأثنية والطائفية.

وهناك كل يوم جرح جديد وحالة نزف جديدة يكون ضحاياها دائماً من الشعوب الإسلامية، كما يحدث في العراق وفلسطين وأخيراً الصومال، أو المشاكل الكامنة في مناطق أخرى في العالم الإسلامي.

معالي الرئيس،

هناك قضايا جديدة لا تقل تهديداً للإستقرار ومنها إنتشار أسلحة الدمار الشامل بما فيها النووية، وما سببته وتسببه ظاهرة الإرهاب الدولي وليس أقل منها شأناً ظاهرة العنف الطائفي أو المذهبي، هذا بالإضافة إلى ما يعانيه العالم الإسلامي أساساً من إنتشار الفقر والمرض والأمية والبطالة بإنعكاساتها الحادة على الأمن والإستقرار.

إن كل ذلك يدعونا ليس فقط إلى الحديث عن هذه القضايا وتحليلها ولكن إلى إمعان الفكر في كيفية التصدي لها والقضاء عليها.

وربما يكون على رأس إهتماماتنا القضاء على الخلافات القائمة سواء كانت بين الدول الإسلامية أو بين المناهج الفكرية المتضاربة. وليس هناك سبيل سوى الحوار والمفاوضات السلمية لحل مثل تلك الخلافات أو النزاعات ومن هذا المنطلق فقد سعت حكومة بلادي ولازالت تسعى إلى حل خلافها مع جمهورية إيران الإسلامية حول إحتلال الأخيرة لجزر دولة الإمارات العربية المتحدة الثلاث طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى عام 1971م بالوسائل السلمية إستناداً إلى أسس ومبادئ القانون الدولي وميثاق منظمة المؤتمر الإسلامي، ولازلنا نأمل أن تستجيب جمهورية إيران الإسلامية إلى دعواتنا المتكررة للقبول بمبدأ المفاوضات أو اللجوء إلى محكمة العدل الدولية.

وأود أن أؤكد في هذا الصدد أن دولة الإمارات العربية المتحدة ستتعاون مع أي جهد في هذا الصدد حرصاً على علاقات الجوار والعلاقات التاريخية مع إيران وإنطلاقاً من مبدأ التضامن الإسلامي.

معالي الرئيس،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تتابع بقلق شديد خطورة الأوضاع الصعبة والمعاناة اللاإنسانية التي تتعرض لها العديد من شعوب العالم الإسلامي، والتي تتطلب منا جميعاً تقديم الدعم والمساندة السياسية والإنسانية والإنمائية، ومن هذا المنطلق حرصت دولة الإمارات العربية المتحدة وبتوجيهات سامية من صاحب السمو الشيخ خليفة بن زايد آل نهيان رئيس الدولة، حفظه الله، على مواصلة تقديم المساعدات الإنسانية والطبية والإنمائية للعديد من الدول الإسلامية، وتأسيساً على ذلك يواصل صندوق أبوظبي للتنمية وهيئة الهلال الأحمر والهيئات والمؤسسات الخيرية الأخرى القيام بالدور الإنساني والإنمائي.

وفي إطار دعم دولة الإمارات العربية المتحدة لمنظمة المؤتمر الإسلامي ومؤسساتها فإننا نعلن عن التبرع بمبلغ 2 مليون دولار أمريكي لصالح صندوق التضامن الإسلامي، لتمكينه من القيام بدوره الإنساني النبيل الذي أنشئ من أجله.

معالي الرئيس،

إننا نتابع بقلق عميق تطورات الأحداث في العراق الشقيق لاسيما جوانبها الإنسانية، ونؤكد في هذا الصدد أهمية قيام الدول الإسلامية بدور أكبر لمساعدة العراق لتحقيق السلام والأمن وإعادة الأعمار والمحافظة على السيادة والوحدة الوطنية والإستقلال السياسي للعراق وعدم التدخل في شؤونه الداخلية ليعود إلى موقعه الطبيعي على الساحة الإسلامية والإقليمية والدولية، آملين تحقيق المصالحة الوطنية كنهج سياسي يُعزز من وحدة الشعب العراقي بكافة فئاته وأطيافه ويعيش العراق في سلام مع نفسه وجيرانه.

معالي الرئيس،

لقد أعادت القمة العربية الأخيرة بالرياض في شهر مارس الماضي، تأكيد مبادرة السلام العربية كنهج واقعي وعملي لحل القضية الفلسطينية بما يحفظ الحقوق الوطنية المشروعة للشعب الفلسطيني في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف وعودة اللاجئين وإنسحاب إسرائيل من جميع الأراضي الفلسطينية والعربية المحتلة بما فيها الجولان السوري. وبما يقود إلى سلام دائم وعادل وشامل في الشرق الأوسط.

لقد عانى الشعب الفلسطيني خلال الستون عاماً الماضية جميع صنوف التشريد والتمييز والحرمان وهو الشيء الذي تعرفونه طبعاً ولا حاجة إلى إعادة التذكير به، وهو في أمس الحاجة اليوم إلى الدعم والمساندة السياسية، والإقتصادية، والإنسانية.

وأهم ما يمكن تقديمه للشعب الفلسطيني هو السلام الذي يتطلع إليه، ومن هذا المنطلق نأمل أن يدعم هذا المؤتمر مبادرة السلام العربية ويساندها في جميع المحافل الإقليمية والدولية.

ولابد من التأكيد هنا بما أشرت سابقاً إلى ضرورة إخلاء منطقة الشرق الأوسط والخليج العربي من جميع أسلحة الدمار الشامل.

ومطالبة إسرائيل بالإنضمام والإلتزام بمعاهدة عدم إنتشار الأسلحة النووية.
ووضع منشآتها النووية تحت مراقبة الوكالة الدولية للطاقة الذرية إمتثالاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة.

معالي الرئيس،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تدين الإرهاب بكافة صوره وأشكاله وفي هذا الصدد ترفض ربط الإرهاب بثقافات وحضارات ومعتقدات الشعوب خاصة الإسلامية منها أو التمييز بينهم، كما تؤكد أهمية الحوار المتبادل بين مختلف الحضارات والأديان والثقافات كجسور تعزز من مصالح الأمم والشعوب، كما أننا في حاجة لبلورة إستراتيجية واضحة تمكن من توجيه الخطاب الإسلامي إلى الوسطية والإبتعاد عن الغلو والتطرف على نطاق العالم الإسلامي والدولي.

معالي الرئيس،

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تؤمن وتنتهج سياسة الأسواق الحرة المفتوحة في ظل عولمة العلاقات الإقتصادية الدولية وهي تجربة ناجحة تعزز من مواصلة النمو الإقتصادي والتجاري والإستثماري على قاعدة الشراكة في الأطر الثنائية والإقليمية والدولية، ونتيجة لذلك ندعو الدول الإسلامية إلى توسيع قاعدة التواصل والتعاون المشترك والبناء بين دولنا في مجالاتها الإقتصادية والتجارية والإستثمارية وتبادل الخبرات البشرية والفنية والتقنية والمعلوماتية والتكنولوجية الحديثة من أجل النهوض بإقتصاد دولنا في إطار الشراكة لاسيما أن الدول الإسلامية حباها الله سبحانه وتعالى بمصادر طبيعية وبشرية واسعة في قطاعاتها المختلفة.

وعليه لا بد من إيجاد آليات على الأصعدة الثنائية والجماعية لتحقيق التنمية المستدامة لصالح دولنا وشعوبنا إضافة إلى مشاركتنا الفعالة في حركة النمو الإقتصادي العالمي ومشاركة القطاع الخاص في هذه العملية التنموية المستدامة، إضافة إلى أهمية إنشاء منطقة تجارة حرة بين دولنا لتعزيز نطاق التجارة البينية والنشاطات الأخرى السياحية، والمعارض التجارية والثقافية والإعلامية والتعليمية والإقتصادية والأخرى كمدخل مهم في إستقرار التنمية الإقتصادية والإجتماعية للدول المنظمة.

معالي الرئيس،

إن منظمة المؤتمر الإسلامي بإعتبارها المنبر المعبر عن وحدة الأمة الإسلامية فإنها بحاجة إلى إستمرار تفعيل دورها وتطوير أساليب عملها لمواجهة التحديات الجسام التي يشهدها العالم الإسلامي وهي كثيرة ومتعددة ومعقدة، وعليه فإننا ندعم الجهود التي يقوم بها الأمين العام لتنفيذ قرار القمة الإسلامية الإستثنائية بشأن تنفيذ برنامج العمل العشري لمواجهة المشاكل والتحديات التي تتعرض لها الأمة الإسلامية لتتمكن من المحافظة على هويتها وحضارتها وقيمها الإنسانية السامية وتفاعلها ومساهماتها في إستتباب السلم والأمن والتنمية المستدامة في العالم.

وختاماً نتمنى لأعمال مؤتمرنا هذا كل التوفيق والنجاح.

والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.